مناهج تحقيق الروايات الإسرائيلية
في كتب التفسير

أ.د. بشار عواد معروف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾ [الكهف: ١]، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلِّمُ على حبيبنا وأسوتنا وقدوتنا محمد، وعلى آله الطيبين الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا وعلى صحابته أجمعين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن القرآن العظيم هو كتاب الله ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنُّزُل الكريم الذي لا يشبع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تُقلعُ سحائبُهُ ولا تنقضي آياته، فكلما ازدادت البصائر فيه تأملًا وتفكيرًا زادها هداية وتبصيرًا(١).

وقد جعله الله المعجزة الكبرى الخالدة والباقية لرسوله ﷺ، وتحدى به جل ثناؤه الإنس والجن، فقال سبحانه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتولى حفظه بنفسه ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فظهر مصداق ذلك مع طول المدة وامتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، واتساع رقعته.

---

(١) هذه العبارات مستفادة من مدارج السالكين لابن القيم ١/ ٧.

تدوين التفسير:

وفي عصر التابعين بدأ تدوين التفسير، وأقدم ما وصل إلينا من ذكر التفسير المدون هو تفسير سعيد بن جبير، فقد قال أبو حاتم الرازي في ترجمة عطاء بن دينار الهذلي أبي ريان المصري: «صالح الحديث إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان، فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير». وهذا يعني أن سعيد بن جبير قد كتب هذا التفسير قبل سنة ٨٠هـ، وهي السنة التي ثار فيها عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي، وكان سعيد بن جبير من جملة الخارجين معه(١)، وبقي مختفيًا إلى أن قبض عليه الحجاج وقتله في سنة ٩٤هـ.

وروى أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٠هـ - وهو ثقة - نسخة كبيرة من التفسير عن أُبي بن كعب(٢)، وقد روى هذه النسخة عنه الربيع بن أنس، ورواها عن الربيع أبو جعفر الرازي، وقد أفاد منها كثيرًا الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي حاتم في تفسيره، والحاكم في المستدرك.

وروى ابن أبي مليكة، قال: «رأيت مجاهدًا (مجاهد بن جبر المتوفى سنة ١٠٤هـ)، سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فقال ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله»(٣).

إن هذه النصوص، وغيرها مما يمكن جمعه، تشير بوضوح إلى عناية كبار التابعين بتدوين التفسير، وأن التفسير كان مدونًا في المئة الأولى عند ثلاثة من كبار العلماء في الأقل هم: سعيد بن جبير (ت ٩٤هـ) وأبو العالية رفيع بن

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ٧٧٧، ٩٠٥ فما بعدها (بتحقيقنا).

(٢) التفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي ١/ ١١٥.

(٣) جامع البيان ١/ ٣٠ للطبري (ط. شاكر)، وابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ٢٨.

مهران الرياحي (ت ٩٠هـ)، ومجاهد بن جبير المكي (ت ١٠٤هـ). ثم وجدنا بعد ذلك انتشار هذه الظاهرة، فقد ذكر يعقوب بن شيبة أن لزيد بن أسلم كتابًا في تفسير القرآن، وزيد توفي سنة ١٣٦هـ(١)، وذكر ابن خلكان في ترجمة عمرو بن عبيد المعتزلي المشهور (٨٠-١٤٤هـ) أن له كتاب (التفسير عن الحسن البصري)(٢)، والحسن البصري توفي سنة ١١٠هـ، وذكر الذهبي أنه كان «رأسًا في القرآن وتفسيره»(٣).

وفي النصف الأول من المئة الثانية كتب مقاتل بن سليمان البلخي (ت ١٥٠هـ) تفسيره المشهور، ومهما قيل في مقاتل من تجريح بسبب ما نُسب إليه من تجسيم، أو وضع لبعض الأحاديث فإن الكبار قد اعترفوا بجودة تفسيره، فقال عبد الله بن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»(٤)، وقال الشافعي: «الناس في التفسير عيال على مقاتل»(٥)، وفي أواخر المئة الثانية كتب عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) تفسيره المشهور.

إن الدراسة المتأنية للمصادر التي اعتمدها أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره تؤكد أن النصف الأول من المئة الثانية كان يزخر بالعديد من التفاسير الكاملة للقرآن الكريم، وأما ما أشيع بين الدارسين بأن الأسانيد التي استعملها الطبري هي أسانيد لروايات شفوية ففيه الكثير من سوء الفهم لحركة التأليف في التفسير عند المسلمين، وآية ذلك أن تحليل أسانيد الطبري يشير إلى أن الطبري استعمل مصادر مدونة من المئتين الأولى والثانية.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٦٥٦.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (ط. إحسان عباس).

(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٢٦.

(٤) تاريخ الإسلام ٤/ ٢٣٣.

(٥) نفسه ٤/ ٢٣٥، وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٦٠/ ١٠٩-١٣٤، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٣٤٣-٤٥١.

ثم كان تدوين التفسير زيادة على ذلك يسير في ضمن الإطار العام للحركة الفكرية العربية الإسلامية التي عنيت بالتدوين منذ وقت مبكر، ولا سيما تدوين السنة النبوية⁽¹⁾ فكان الكثير مما وصل إلينا من التفسير هو جزء من الحديث النبوي الشريف، ولا سيما ما أثر عن النبي ﷺ من تفسير، ثم الصحابة والتابعين.

ونحن اليوم على اطلاع تام بثروة التفسير التي رواها المحدثون الأوائل وأودعوها مجموعاتهم سواء أكانت هذه المجموعات منظمة أم غير منظمة، كما في أحاديث مسروق بن الأجدع الهمداني (ت ٦٣هـ)، وعامر الشعبي (ت ١٠٥هـ)، وقتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٧هـ)، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، وروح بن عبادة البصري (ت ٢٠٥هـ)، وآدم بن أبي إياس العسقلاني (ت ٢٢٠هـ)، وعبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٦١هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي في سننه الكبرى (ت ٣٠٣هـ).

وحين استقل التفسير وصارت له كتبه الخاصة به، تنوعت مناهج المفسرين وتباينت في الطرائق التي تناولت بها التفسير، فمنهم من عُني بجمع أقوال الرسول ﷺ والصحابة والتابعين في التفسير ورواها بالإسناد، فعرف ذلك بالتفسير بالمأثور، ومنهم من فَسَّر القرآن استنادًا إلى معرفته باللغة والنحو والتصريف والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ فيُعمل عقله ويقدح فكره ويجتهد وسعه في الكشف عن مراد الله تعالى وهو ما يُعرف بالتفسير بالرأي، ومن العلماء من عُني بتفسير القرآن تفسيرًا لغويًّا صرفًا، كما أن منهم من فسره

---

(١) تنظر دراسة العلامة مولانا مناظر أحسن الكيلاني (تدوين الحديث) ترجمة الدكتور عبد الرزاق إسكندر، ومراجعتي ص٤٨-٧٦، ودراسة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه).

تفسيرًا بيانيًا تتبع فيه صور الإعجاز، وعُني آخرون بمحاولة تفسير القرآن الكريم استنادًا إلى معطيات العلم الحديث... إلخ.

وأكثر ما يعنينا في هذا البحث كتب التفسير بالمأثور؛ لأنها من أكثر التفاسير نقلًا للإسرائيليات بجميع أشكالها.

إن الأحاديث والآثار التي تضمنتها كتب التفسير بالمأثور تتمثل بما يأتي:

١ ـ ما نُقِل عن النبي ﷺ، وما نُسب إليه من أحاديث صحيحة وضعيفة وموضوعة. وهذه الأحاديث تطبق عليها معايير أصحاب الحديث من حيث الصحة والسقم، كما بينا في محاضرة أخرى.

٢ ـ ما نُقِل عن الصحابة، وهو ما أوقف عليهم.

٣ ـ ما نُقِل عن التابعين، رواية واجتهادًا.

٤ ـ ما ذكره المؤلفون المتقدمون في التفسير.

وكتب التفسير بالمأثور كثيرة، وهي الأصل الذي بدأ فيه التفسير عمومًا، وقد أشرنا قبل قليل إلى جمع المحدثين لأحاديث التفسير مرفوعها وموقوفها منذ مدة مبكرة.

ومن كتب التفسير بالمأثور التي وصلت إلينا: تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، وتفسير يحيى بن سَلّام البصري (ت ٢٠١هـ) برواية أبي داود أحمد بن موسى بن جرير الأزدي (ت ٢٤٤هـ)، وتفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، وتفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وتفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، وتفسير الثعلبي، أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٢٧هـ)، و«معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، و«المحرر الوجيز» لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية

الأندلسي (ت ٤٥١هـ)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وتفسير عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، و«الجواهر الحسان في تفسير القرآن» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي (ت ٨٧٦هـ)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وغيرها.

ولا بد لي من الإشارة في هذا الموضع إلى مآخذ العلماء قديمًا وحديثًا على هذا النوع من الكتب فمن ذلك:

١ ـ احتواؤها على الصحيح والسقيم من الروايات من غير بيان لقوتها وضعفها من حيث العموم (ونستثني من ذلك تفسير ابن كثير).

٢ ـ كثرة إيراد الإسرائيليات فيها، على اختلاف في كميتها ما بين تفسير وآخر.

٣ ـ كثرة الوضع فيها.

ولا بد لي من توضيح وجيز لهذه المسائل الثلاث:

فأما الصحيح والسقيم من الروايات، فإن علماء الحديث تساهلوا في أحاديث التفسير أصلًا واعتدوا بالأحاديث الضعيفة إذا لم تكن مما تحل حرامًا أو تحرم حلالًا، بل ذهب شيخنا وصديقنا العلّامة محمود شاكر طيّب الله ثراه إلى القول بأن استدلال الطبري بالآثار الواهية التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ أو بيان سياق عبارة، كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله وأنه من أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل العزيز⁽١⁾.

كما يمكن لمن رزقه الله سبحانه معرفة بالحديث ورجاله الحكم على هذه الأحاديث عند طبع هذه الكتب بما ينفع القارئ.

وأما إيراد الإسرائيليات في هذه التفاسير وغيرها فيحتاج إلى وقفة منصفة لا بد منها لبيان مسألةٍ أكثرَ الناسُ القول فيها بغير علم ومعرفة فأقول وبالله التوفيق:

---

(١) مقدمته لطبعته من التفسير ١/ ١٧، وتعليقه على المجلد الأول ١/ ٤٥٤، ٤٥٨.

تشمل الإسرائيليات ما نقل عن كتب اليهود والنصارى، وهي التوراة، ومنها «الزبور» وهو كتاب داود عليه السلام، وأسفار الأنبياء الذين جاءوا بعد موسى، وهو ما يعرف بالعهد القديم.

ومن المعلوم أن التوراة هي مجموعة ضخمة من أسفار عديدة عائدة إلى أزمنة مختلفة بدءًا من تاريخ خلق الكون وآدم وحواء ونوح وطوفانه وأولاده وذراريهم إلى إبراهيم وذريته ثم إلى موسى وبعده إلى عصر عيسى عليه السلام، ومنها سفر التكوين الذي يعالج خلق الكون، والدارس له يدرك أنه كتب بعد موسى، ولا يمكن أن يكون منزلًا، بل إنه كتب كما يظهر بأقلام متعددة تختلف زمنيًّا، تمثل تراثًا متنوعًا. وكذلك الحال في الأسفار الأخرى التي يظهر فيها تأثرها بالوقائع والأحداث التي حدثت بعد موسى واختلطت الحقائق فيها بالخيال والمبالغات والمفارقات، ونسب فيها إلى الله ورسوله ما يتنزهون عنه، مما يؤكد أنها كتبت بأقلام متعددة وفي أزمنة مختلفة واستقاها كتابها من مصادر مختلفة(١).

وكان لليهود بجانب التوراة المكتوبة: «التلمود»، وهو ما يُعرف بالتوراة الشفهية. وتشتمل على مجموعة من القواعد والوصايا والشرائع الدينية والأدبية والمدنية، فضلًا عن شروح وتفاسير، وهي مما دونه الحاخامون بالكتابة سياجًا للتوراة.

أما الإنجيل فهو يشتمل على العهدين القديم والجديد. يضاف إلى ذلك ما كان يتداوله اليهود والنصارى من روايات وأساطير شعبية غير مدونة، كانت منتشرة في الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة.

كل هذا الكم المتراكم كان يسمى الإسرائيليات؛ لأنه يرجع في محصلته النهائية إلى ثقافة بني إسرائيل، المدونة والشفوية.

---

(١) التفسير الحديث، لمحمد عزة دروزة ٢/ ٤٧٩-٤٨٠ (ط. ١٣٨٣هـ).

وأما ما نقل عن النصارى فهو الأقل، وغالبًا ما يشتمل على بعض المواعظ والحكم المنسوبة إلى سيدنا عيسى عليه السلام.

لقد تناول القرآن الكريم قصص الأنبياء عليهم السلام بشيء من الإيجاز والإجمال مقتصرًا على مواضع العظة من غير تعرض لجزئيات المسائل، فكان المفسرون بحاجة إلى تفصيل هذه القصص، فوجدوا ضالتهم في تراث أهل الكتاب. وقد بدأت هذه الحركة منذ عهد الصحابة، فسُئل عن هذا الأمر من كان على اطلاع على هذا التراث ومعرفة به أو بلغته، ومن أشهرهم: الصحابي الجليل عبد الله بن سلام الإسرائيلي، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وكلهم علماء أجلاء ثقات لا يختلف فيهم اثنان.

والإسرائيليات عمومًا على ثلاثة أضرب:

١ ـ ما هو موافق لشريعتنا، أو موافق لما نُقِلَ عن نبينا ﷺ بالأسانيد الصحيحة، فهذا مقبول لا مشاحة فيه.

٢ ـ ما عُلِم كذبه لمخالفته شرعنا أو منافاته للمنطق والعقل.

٣ ـ ما هو مسكوت عنه، أعني الذي ليس هو من قبيل الأول، ولا هو من قبيل الثاني، وليس فيه ما يحلل حرامًا ولا يحرم حلالًا، فهذا لا ضرر فيه وقد بيّن لنا رسول الله ﷺ أننا لا ينبغي أن نؤمن به ولا نكذبه، وجَوّز لنا روايته(١)، وهو الصفة الغالبة لما جاء في كتب التفسير، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بلِّغوا عنّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار»، أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص(٢)، ولهذا كان عبد الله بن عمرو بن العاص الذي أصاب

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٩.

(٢) البخاري (٣٤٦١)، وأخرجه أحمد ٢/ ١٥٩، ٢٠٢، والدارمي (٥٤٨)، والترمذي (٢٦٦٩).

زاملتين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك يحدث منهما، بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك. وقوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» أخرجه الحميدي⁽¹⁾، وابن أبي شيبة⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والطحاوي في شرح المشكل⁽⁵⁾ من حديث أبي هريرة بإسناد حسن. وقال مالك في تفسير ذلك: المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحديث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث به عنهم، وهو نظير قوله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»⁽⁶⁾. روى البخاري⁽⁷⁾ من حديث أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]، قال الحافظ ابن حجر: «لم يرد النهي عن تكذيبهم فيما وردً شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نبّه على ذلك الشافعي رحمه الله»⁽⁸⁾.

قال الحافظ ابن كثير: وغالب ذلك (التفسير) مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل أسماء أهل الكهف، ولون كلبهم،

---

(١) المسند (١١٦٥).

(٢) المصنف ٩/ ٦٢.

(٣) مسند أحمد ٢/ ٤٧٤، ٥٠٢.

(٤) السنن (٣٦٦٢).

(٥) شرح المشكل (١٣٥).

(٦) فتح الباري ٦/ ٤٩٨-٤٩٩.

(٧) البخاري (٤٤٨٥).

(٨) فتح الباري ٨/ ١٧٠.

وعدتهم، وعصا موسى من أي شجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلَّم الله موسى عندها إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، لكن نَقْلُ الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، إلى آخر الآية⁽¹⁾.

وقد شَدَّد العلّامة أحمد شاكر رحمه الله النكير على الحافظ ابن كثير بسبب هذه القالة فقال: «إن إباحة التحديث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولًا أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يعين فيها أو في تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر، لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله، ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مُبَيِّن لمعنى قول الله سبحانه، ومفصِّلٌ لما أجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله ﷺ إذ أذن بالتحديث عنهم أمرنا ألا نصدقهم ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرًا»⁽²⁾.

وهذا الذي قاله العلّامة أحمد شاكر رحمه الله فيه مبالغة ظاهرة، فالتفسير منفصل عن كتاب الله، وهو كلام قد يصيب ويخطئ، وهذا منه، ولا سيما إذا كان مما لا يخالف شرعنا. والحق أن جُل المفسرين استعانوا بما عند أهل الكتاب على تفاوت فيما بينهم في الانتقاء، وعندي أن هذا لا يضير التفاسير إذا لم يحلل حرامًا أو يحرم حلالًا أو يفسد عقيدة، وعلى أن يُبَيَّن أن هذا مأخوذ من أهل الكتاب ليكون القارئ على بينة من أمره، أما هَدْرُه جملةً فهو إقصاء لثروة تراثية ليست بالقليلة.

والعلة لا تكمن هنا، إنما في السكوت عن مثل هذه الروايات وعدم نقدها نقدًا خارجيًا وداخليًا وبيان مصدرها.

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٩.

(٢) تنظر مقدمته لكتابه «عمدة التفسير» الذي اختصره من تفسير ابن كثير.

وإذا كان مؤلفو التفاسير قد سكتوا عن نقدها ـ باستثناء الحافظ ابن كثير ـ فإن من واجب المحقق التعليق عليها بما يبين صحتها من سقمها استنادًا إلى قواعد الجرح والتعديل ومناهج المحدثين في النقد والتمحيص إسنادًا ومتنًا.

ومن أشد الأمور خطرًا في هذا الأمر نسبة هذه الإسرائيليات إلى رسول الله ﷺ كما فعل بعض الكذابين الوضاعين والهلكى، فهذا مما يتعين على المحقق بيانه بيانًا شافيًا استنادًا إلى قواعد المحدثين.

على أنَّ أكثر ما روي من هذه الإسرائيليات جاء موقوفًا على الصحابة أو بعض التابعين، فيظن من لا علم له، أن كل ما جاء عن الصحابة في هذا يُعد بحكم المرفوع إذ لا مجال للرأي فيه، وهو أمر تنبه إليه النقاد من المحدثين فقيدوا ذلك بشرطين مهمين:

الأول: أن يكون مما لا مجال للرأي فيه.

الثاني: ألا يكون راويه معروفًا بالأخذ عن أهل الكتاب، أمثال عبد الله بن سَلَام، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وتميم الداري، وابن عباس، ونحوهم.

ومن هنا يتعين الانتباه إلى أن صحة السند إلى الصحابي أو التابعي لا يعني بحال صحتها، كما أنه في الوقت نفسه لا ينبغي تحميل الصحابي أو التابعي راويها وزرها، أو القول بضعفهم، لأنها ليست من وضعهم واختلاقهم، فهم ناقلون لها عن أهل الكتاب أو مما يشاع عنهم، فالصحابة عُدول أتقياء بعيدون عن الكذب والاختلاق، وبعض المعنيين برواية الإسرائيليات من التابعين أُثني عليهم بالعلم والمعرفة من مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه ونحوهما.

أما ما ذُكر عن قول معاوية رضي الله عنه في كعب: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنّا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»(١)، فقد اعتذر عنه على أوجه:

---

(١) صحيح البخاري (٧٣٦١)، وتهذيب الكمال ٢٤/ ١٩٣.

الأول: أن يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، وهو قول ابن التين(١).

الثاني: أنه يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابًا، قاله ابن حبان في كتاب «الثقات»(٢). قلت: لعل ابن حبان استند في ذلك إلى أنّ معنى «الكذب» عند أهل الحجاز: الخطأ(٣).

الثالث: أن الضمير في قوله «لنبلو عليه» يعود على الكتاب لا على كعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرّفوه. وقال القاضي عياض: يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وإن لم يقصد الكذب ويتعمده إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب.

الرابع: المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأحبار(٤).

على أن إكثار كعب من النقل عن أهل الكتاب ومن الحكايات بالأساطير المنتشرة باليمن خاصة جعلت عمر بن الخطاب يحذّره من ذلك، فقد صح عنه فيما رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه أنه قال لكعب: «لتتركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة»(٥). على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها.

وأما وهب بن مُنَبّه فقد وثقه الأئمة: أبو زرعة الرازي والنسائي والعجلي

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٣٤.

(٢) الثقات ٥/ ٣٣٣.

(٣) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٣٣٨ (ط. المكتبة العتيقة)، ولسان العرب، مادة «كذب»، وتاج العروس مادة «كذب».

(٤) فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٣٥.

(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٥٤٤.

وغيرهم(١)، وقال الذهبي: «وكان ثقة صادقًا، كثير النقل من كتب الإسرائيليات»(٢)، وذُكِرَ عنه أنه قرأ بضعة وسبعين كتابًا من كتب الأنبياء(٣).

ولم تقتصر رواية الإسرائيليات على كتب التفسير بالمأثور، بل نفذت إلى أكثر التفاسير الأخرى مع تفاوت في كميتها بين تفسير وآخر، لكن كتب التفسير بالمأثور أكثر إيرادًا لها.

طرائق التوثيق:

لا شك أن طرائق توثيق الروايات إنما تقوم على دراسة الإسناد استنادًا إلى مناهج المحدثين إلى رواية الخبر من حيث الاتصال ووثاقة الرواة واختصاصهم بالتفسير إذا كان الخبر مسندًا. أما إذا اقتصر فيه على المتن، فلا بد من البحث عن إسناده لمعرفة صحة الطريق إليه، وهو كثير في بعض التفاسير التي لا تعتني بالإسناد مثل تفسير الثعلبي وغيره، إذ غالبًا ما يقتصر على ذكر راوي الخبر من غير إسناد.

إن تحقيق المتن والتأكد من نسبته ومضمونه يحتاج من المحقق الوقوف على مصدره الأصلي من التوراة أو التلمود أو الإنجيل أو بعض المؤلفات الخاصة بمثل هذه الروايات ومقابلة ما في النسخة الخطية بها ما استطاع المحقق إلى ذلك سبيلًا.

فمن ذلك مثلًا قول ابن كثير: «وقد ذكر المفسرون من السلف كالسدي بأسانيده، وأبي العالية، ووهب بن منبه وغيرهم هاهنا أخبارًا إسرائيلية عن قصة الحية وإبليس وكيف جرى من دخول إبليس إلى الجنة ووسوسته»(٤) ولم يعلق محققه عليه مع وجود المصدر، وهو ما ورد في الإصحاح العشرين من سفر رؤيا القديس يوحنا أحد حواري المسيح عليه السلام هذه العبارة: «فقبض الملاك على التنين الحية القديمة

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ١١٠، وتهذيب الكمال ٣١/ ١٤٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ الترجمة ٩٤٣٣.

(٣) تهذيب الكمال ٣١/ ١٤٧.

(٤) تفسير ابن كثير ١/ ٢٣٦.

الذي هو إبليس والشيطان وقيّده». وذكر في كثير من التفاسير، ومنها تفسير البغوي، أن حواء قالت: إن الحية أغوتها وأن إبليس أمرها(١).

ومنه مثلًا ما ورد في كتب التفسير من أن إدريس النبي عليه السلام اسمه خنوخ، وهو جد لنوح عليه السلام(٢)، وهذا الاسم ورد في الإصحاح الخامس من سفر التكوين المتداول باعتباره من أجداد نوح عليه السلام. وأمثلة ذلك كثيرة جدًا لمن يريد أن يتتبع هذه الروايات ويوثقها.

ومما يلاحظ أن قلة قليلة جدًا من المحققين من يعنى بالإحالة إلى كتب اليهود والنصارى للتوثيق مع أهمية هذا الأمر في تحقيق النص وصحة نسبته إلى مصدره، فلا يصح فقط أن يقال: إن هذا من الإسرائيليات، ولا نجده في شيء من كتبهم وتراثهم، من ذلك مثلًا ما قاله ابن كثير في تفسيره:

«وقد اختلف الناس في أول من بنى الكعبة؛ فقيل: الملائكة قبل آدم، وروي هذا عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، ذكره القرطبي وحكى لفظه، وفيه غرابة، وقيل: آدم عليه السلام، رواه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء وسعيد بن المسيب وغيرهم: أن آدم بناه من خمسة أجبل: من حراء وطور سيناء وطور زيتا وجبل لبنان والجودي، وهذا غريب أيضًا. وروي نحوه عن ابن عباس وكعب الأحبار وقتادة، وعن وَهْب بن منبه: أن أول من بناه شيث عليه السلام، وغالب من يَذكر هذا إنما يأخذه من كتب أهل الكتاب، وهي مما لا يصدق ولا يكذب، ولا يعتمد عليها بمجردها، وأما إذا صح حديث في ذلك فعلى الرأس والعين»(٣).

والسؤال: أين مثل هذا في كتب أهل الكتاب؟ وهل هناك ذكر للكعبة في كتب أهل الكتاب؟

---

(١) تفسير البغوي ٣/ ٢٢١.

(٢) ينظر مثلًا: تفسير ابن كثير ٣/ ٤٣١.

(٣) تفسير ابن كثير ١/ ٤٢٥.

ولا بد للمحقق أن يُفَرِّق بين الأحاديث والروايات الموضوعة وبين الإسرائيليات، فلا يجوز علمياً لصق كل خبر موضوع بالإسرائيليات، فمن ذلك نسبة ما قاله آدم من الشعر عندما قتل أحد ابنيه الآخر، كما فعل الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة يرحمه الله، قال⁽١⁾:

«ما نُسب إلى آدم عليه السلام من قول الشعر ومن الإسرائيليات: ما رواه ابن جرير في «تفسيره»⁽٢⁾، وما ذكره السيوطي في «الدر»⁽٣⁾: من أن آدم لما قتل أحد ابنيه الآخر، مكث مئة عام لا يضحك حزنًا عليه، فأتى على رأس المئة، فقيل له: حياك الله، وبياك، وبشر بغلام، فعند ذلك ضحك.

وكذلك ما ذكره من أن آدم عليه السلام رثى ابنه بشعر، روى ابن جرير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لما قتل ابن آدم أخاه بكى آدم، فقال:

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغير قبيح
تغير كل ذي لون وطعم وقل بشاشة الوجه المليح

قال السيوطي: وأخرج الخطيب⁽٤⁾ وابن عساكر⁽٥⁾ عن ابن عباس قال: لما قتل ابن آدم أخاه قال آدم عليه السلام: وذكر البيتين السابقين باختلاف قليل.

فأجابه إبليس عليه اللعنة:

تنح عن البلاد وساكنيها فبي في الخلد ضاق بك الفسيح
وكنت بها وزوجك في رخاءٍ وقلبك من أذى الدنيا مريح
فما انفكت مكايدتي ومكري إلى أن فاتك الثمن الرَّبيح»

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات، ص١٧٨ (ط. مكتبة السنة ٢٠٠٦م).

(٢) جامع البيان ١٠/ ٢٠٩.

(٣) الدر المنثور ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٤) تاريخ مدينة السلام ٦/ ٣٢٦ (بتحقيقنا).

(٥) تاريخ دمشق ٦٠/ ٤٥٤ و٦٤/ ٩.

ولا علاقة لهذا بالإسرائيليات، فالخبر الأول، رواه ابن جرير الطبري عن شيخه مجاهد بن موسى، عن يزيد بن هارون، قال: حدثنا حسام بن مصك، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد، ولعل آفته حسام بن مصك، وهو أبو سهل الأزدي البصري، قال غندر: أسقطنا حديثه، وقال أحمد: مطروح الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث، وضَعّفه غير واحد(١).

وأما خبر عليّ فرواه الطبري عن شيخه محمد بن حميد الرازي، عن سلمة، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن علي، وآفته غياث بن إبراهيم، وهو النخعي الكوفي، قال عباس الدوري عن ابن معين: كذاب ليس بثقة ولا مأمون(٢)، وقال البخاري: تركوه(٣)، وقال: الجوزجاني: يضع الحديث(٤).

وأما حديث ابن عباس فرواه الخطيب من طريق أحمد بن المُخَرِّمي، عن عبد العزيز بن الرمّاح، عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، وآفته المُخَرّمي أو شيخه كما قال الإمام الذهبي في «الميزان»(٥).

وقال الزمخشري: «روي أنَّ آدم مكث بعد ابنه مئة سنة لا يضحك، وأنّه رثاه بشعر، وهو كذب بحت، وما الشعر إلا منحول ملحون، وقد صح أن الأنبياء معصومون من الشعر»(٦).

والسؤال: هل في كتب أهل الكتاب شعر بالعربية حتى يقال: إن هذا من الإسرائيليات؟

---

(١) تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦/ ٥-٨.

(٢) تاريخ الدوري (٢٢٩٨)، وضعفاء العقيلي ٣/ ٤٧٨ (بتحقيقنا).

(٣) تاريخ الكبير ٧/ ١٠٩.

(٤) أحوال الرجال (٣٧٠). وينظر: ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٧.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ١٥٤.

(٦) الكشاف ١/ ٤٣١.

ومن هنا صار من المتعين التثبت من مثل هذه الأمور جهد المستطاع. على أننا قلّما وجدنا محققًا توثق من مثل هذه المقولات أو أعارها التفاتًا، إلا من صنيع العلّامة الشيخ محمود شاكر، يرحمه الله، في بعض المواضع(١). أما الذين أكملوا نشر تفسيره، فلم يشيروا إلى ذلك إلا في موضع واحد فقط(٢).

وهذا حال أكثر التفاسير، فعلى كثرة إشارات الحافظ ابن كثير إلى الإسرائيليات لم نجد أحدًا ممن حقق الكتاب حاول توثيق هذه الروايات ومقابلتها بكتب أهل الكتاب.

على أن بعض المؤلفين المُحْدَثين استعانوا بالتوراة والإنجيل في تفاسيرهم، مثل القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) في تفسيره(٣)، ورشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) في تفسيره(٤). ومن المكثرين محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) في كتابه «التحرير والتنوير»(٥)، ومثله محمد عزة دروزة(٦) (ت ١٤٠٤هـ).

---

(١) تفسير الطبري ٥/ ٢٩١-٢٩٥، ٣١٩، ٣٥٥، ٣٦٠، ٤٥٢ و٩/ ٣٧٢ و١٠/ ١٨٢-١٨٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٢٨ و١١/ ٥٠٨.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٣٧٧.

(٣) محاسن التأويل ١/ ٣٦٦، ٤٢٦ و٢/ ١٨-١٩، ١٨١-١٨٤، ٢٤٥-٢٤٨، ٣٢١-٣٢٣، ٣٥٤، و٣/ ٣٩٣-٣٩٤، ٤٢٠-٤٢١، و٥/ ٢٠٠ و٨/ ٣٩٧.

(٤) تفسير المنار ٣/ ١٣٠، ٢٣٩ و٩/ ٣٤٨ و١٠/ ٣٤٧.

(٥) حيث ذكر التوراة والإنجيل في أكثر من (١٣٠) مئة وثلاثين موضعًا من تفسيره.

(٦) التفسير الحديث، حيث أحال على التوراة والإنجيل في أكثر من مئة موضع، وهو من أفضل من أفاد من التوراة خاصة في تفسيره.